الأمم المتحدة

A/ES-10/479–S/2010/122

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
5 March 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٥ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

عطفا على الرسالة التي وجهتها قبل يومين وعلى الرسائل الموجهة في الآونة الأخيرة بشأن الحالة الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يؤسفني إبلاغكم بأن التوتر ما فتئ يتفاقم، مما أدى إلى مزيد من الاضطراب وعدم الاستقرار على الأرض. ومن الواضح أنّ هذا التدهور مرتبط بتصعيد الوضع وإشعاله من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وممارساتها غير القانونية، وما ترتكبه من أعمال استفزاز وتحريض ضد الشعب الفلسطيني في أنحاء الأرض المحتلة كافةً. ومما لا شك فيه أنّ هذه الحالة الهشة، ما لم تعالَج، ستزيد زعزعة الاستقرار حدةً وستخلف تداعيات سلبية واسعة النطاق في الداخل وعلى صعيد المنطقة ككل.

واليوم، في إشارة واضحة إلى تزايد مشاعر الاستياء والتوتر، عصفت الاضطرابات بالحرم القدسي الشريف في القدس الشرقية المحتلة مرة أخرى مع الأسف. فعقب صلاة الجمعة في المسجد الأقصى، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلية باحة الحرم المذكور وأطلقت القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي والقنابل اليدوية الصوتية على الفلسطينيين الذين كانوا يؤدون مراسم العبادة هناك، رجالا ونساء وشبانا. وبسبب الوجود الكثيف لقوات الاحتلال الإسرائيلية في هذه المنطقة المقدسة، اندلعت المواجهات بين قوات

080310 080310 10-26164 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

الاحتلال والمصلين الفلسطينيين في الباحة وفي أماكن أخرى في المدينة القديمة. وفي هذا الصدد، لا بد من أن تؤخذ في الاعتبار حدة الحساسيات الدينية والغضب السائد بسبب المحاولات الإسرائيلية غير القانونية المتكررة لتغيير طابع الأرض الفلسطينية، ولا سيما في القدس الشرقية، وتكوينها ووضعها القانوني، والسيطرة على الأماكن المقدسة، كما يتبين ذلك من التصريحات الإسرائيلية الأخيرة بشأن الأماكن المقدسة في الخليل وبيت لحم.

وقد أصيب عشرات الفلسطينيين بجروح على يد قوات الاحتلال اليوم في القدس الشرقية، حيث أفادت تقارير باحتمال إصابة ما لا يقل عن ٦٠ شخصا بجروح، بينهم امرأة فلسطينية أصيبت برصاصة مطاطية في الرأس وهي الآن في المستشفى في حالة خطيرة. وفي نفس الوقت، أفاد شهود عيان بأن قوات الاحتلال الإسرائيلية منعت حتى المسعفين الطبيين التابعين للهلال الأحمر الفلسطيني من الوصول إلى الكثير ممّن أصيبوا بجروح خلال اندلاع أعمال العنف هذه ومعالجتهم.

وتشكل حالة التوتر المتصاعد الواضحة التي تشهدها اليوم مناطق أخرى في الضفة الغربية المحتلة دليلا على ما تسببت به الأعمال الاستفزازية وغير القانونية التي قامت بها إسرائيل مؤخرا من آثار ضارة وتأجيج للمشاعر. وشملت هذه الأعمال محاولات قوات الاحتلال الإسرائيلية مواجهة المتظاهرين الفلسطينيين في الخليل، بما في ذلك خارج الحرم الإبراهيمي، وكذلك اعتداءات قوات الاحتلال على المدنيين الفلسطينيين الذين كانوا يتظاهرون في قرية بلعين، غربي رام الله. ففي بلعين، وبينما كان المدنيون يقومون بمسيرة سلمية من وسط القرية باتجاه الجدار، أطلقت قوات الاحتلال الغاز المسيل للدموع والأعيرة المطاطية والقنابل اليدوية الصوتية على الحشود، مما أشعل فتيل الاشتباكات، كما أطلقت الغاز المسيل للدموع مباشرة على الصحفيين وأطقم التلفزيون المتواجدين في المكان، في محاولة واضحة للحيلولة دون نقل وقائع أعمال العنف التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد المتظاهرين المدنيين.

وتشكل هذه الحوادث جميعا مؤشرات على تزايد الاضطراب وعدم الاستقرار اللذين تسببهما الأعمال الإسرائيلية غير القانونية المتعمدة والمتواصلة ضد المدنيين الفلسطينيين وأراضيهم وممتلكاتهم وتراثهم في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية وحولها وفي سائر الأماكن المقدسة. إننا ننبّه المجتمع الدولي مرة أخرى إلى المخاطر التي ينطوي عليها تفاقم الوضع. ويتطلب هذا الأمر اهتماما فوريا، لأن من الواضح أنّ إسرائيل، إذا سُمح لها بمواصلة تنفيذ أعمالها العدوانية وغير القانونية بمنأى عن أي عقاب كما هي

الحال اليوم، تهدد بإشعال دورة أخرى من الدمار والعنف والخسائر تبعدنا أكثر فأكثر عن السلام والاستقرار اللذين ننشدهما.

ومما لا ريب فيه، في هذا الوقت بالذات، حيث يبذل المجتمع الدولي جهودا متضافرة لإنقاذ فرص السلام، بما فيها جهود الولايات المتحدة الأمريكية لاستئناف مفاوضات السلام، أنّ استمرار مثل هذا السلوك الإسرائيلي غير القانوني والاستفزازي سيجهض جميع الجهود المبذولة. ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى أن جميع التدابير غير القانونية والاستفزازية التي اتخذتها إسرائيل مؤخرا تضع مرة أخرى، وبشكل جدي، صدق نوايا إسرائيل ومصداقيتها كشريك في السلام موضع شك.

ولذا، نكرر دعوتنا المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى تحمّل ما عليهما من مسؤوليات بموجب الميثاق والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لإجبار إسرائيل على وقف جميع السياسات والتدابير غير القانونية لوضع حد للوضع المتدهور في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولخلق المناخ المؤاتي الذي يفضي فعلا إلى تحقيق السلام.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على رسائلنا الـ ٣٥٨ السابقة التي وجهناها إليكم بشأن الأزمة القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل تلك الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٣ آذار/مارس ٢٠١٠ (A/ES-10/478-S/2010/119) سجلاً أساسياً للجرائم التي ما برحت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى إرهاب الدولة وعلى ما ترتكبه في حق الشعب الفلسطيني من انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، وتقديم مرتكبي تلك الانتهاكات إلى العدالة.

وأرجو تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**

السفير

المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة